

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

١٥-٦ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع
ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق
القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

101212 071212 12-60945 (A)



بيان

بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية هذه، فإن منظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، التي تعمل في أكثر من أربعين بلداً في أنحاء العالم، تنعي على الملأ عدم احترام تمكين الشعوب والبيئة بسبب الاعتماد المفرط على النموذج الرأسمالي في التنمية، والجشع غير المحدود لهذه الحكومات والصناعات الاستخراجية التي تعلي قيمة الربح على الحياة نفسها. ومع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فإن التهميش لا ينحصر في الناس فقط، بل إن جوهر حياتهم يكون معرضاً للخطر. وعلى نحو أوسع نطاقاً، فإن هذه الحالة المؤسفة تؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع، وبذر الشقاق، ونشر العنف. ويؤدي نموذج الاقتصاد هذا الذي يحفز النمو والتنمية غير المستدامة إلى إضعاف القرى والمدن، وإلى تآكل التماسك الاجتماعي، وإلى حد مدمر أكثر، تهديم جوهر الثقافة التي تهتم برفاه حياة المجتمع برمته.

الموضوع ذو الأولوية والشاهد الشخصي

في هذه اللحظة الحاسمة، ترحب منظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين بموضوع اللجنة ذي الأولوية. وتعتبر أن هذه هي فرصة، استناداً إلى الخبرة الطويلة الأجل لأعضاء منظمنا، إلى نبذ الأسطورة التي روجتها بعض الحكومات والشركات، بأن استغلال الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية وحدهما يمكنان من التنمية الاجتماعية والمستدامة ويقضيان على الفقر.

بل على العكس من ذلك، فإن تجربة أعضاء منظمنا تبين على نحو كبير أن تكاليف الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتنمية تفوق كثيراً أي فوائد يمكن أن يجنيها المجتمع المحلي. وإن الفكرة السائدة بأن الجميع يستفيدون من الثروة التي تعد بها صناعة التعدين غير صحيحة. أما الحقيقة الصارخة فهي أن اقتصاد الموارد الطبيعية يدرّ دخلاً على حفنة قليلة من المستهلكين، ويبقي الآخرين في عوز. وغالباً ما تؤدي نماذج التنمية الحالية للصناعات الاستخراجية إلى إضعاف الناس وإلى إدامة البطالة والفقر والشقاق والعنف. وكان للنظام الذي أحدث هذا التفاوت عواقب وخيمة أخفقت الدول في التصدي لها.

وفي كثير من الأحيان، فإن أعضاء منظمنا يرون أن حكوماتهم تخضع لقوة إقناع شركات التعدين، وتتغاضى عن مسؤولياتها الحكومية إزاء مجتمعاتها المحلية. وتحت ستار "التنمية"، تُلوى القوانين، أو تُعبر، أو يتم تجاهلها، للإيفاء بمتطلبات هذه الشركات، مغتصبة حقوق الشعب. ويقول لنا أعضاء منظمنا إن الحكومات تعتمد في غالب الأحيان إلى بيع موارد بلدانها المستقبلية الكامنة إلى شركات التعدين. بل إنه عندما تحاول الحكومات الوفاء بالتزاماتها لحماية شعوبها وبيئتها (كما هو الحال في السلفادور)، فإن المعاهدات

التجارية تتيح إمكانية أن تقوم الشركات الأجنبية بمقاضاتها لأنها انتهكت حق الشركات في الربح.

ويفيد أعضاء منظمنا أيضاً أن المجتمعات المحلية متصدعة، وأنه لحق ضرر شديد بأسر عمال المناجم بسبب شروط العمل التي تفرض لصالح زيادة الإنتاجية. علاوة على ذلك، يتعرض السكان إلى انتهاكات حقوق الإنسان عندما يحتجون على اقتراح إقامة منجم، الذي يخشون أنه سيؤدي إلى تسميم بيئتهم وإلحاق الضرر بسبل معيشتهم.

إضعاف الشعوب

على الرغم من أن شركات التعدين تتنافس على الأراضي والمياه والطاقة، فإن حق المجتمعات المحلية في التنمية والصحة وسبل العيش تقلص كثيراً. فبدلاً من أن يستفيد المجتمع المحلي من الأنشطة الاستخراجية، فإنه يعاني من فقدان الموارد الثمينة المتمثلة في الزراعة والغابات والمياه التي تشكل تراثها منذ قرون عديدة.

وتحدث أبشع عمليات إضعاف مجتمعات الشعوب الأصلية والشعوب المحلية عندما تدأب الشركات على الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية، وترفض باستمرار التشاور بشكل كاف مع المجتمعات المحلية، والحصول على موافقها الحرة والمسبقة والمستنيرة. وتعد الحكومات متواطئة في عملية الإضعاف هذه عندما تعجز عن توفير الهياكل الأساسية وحيز للسياسات التي تتيح للشعوب إمكانية المشاركة مباشرة في عملية اتخاذ القرار في ما يتعلق بفوائد وأعباء استغلال الموارد الطبيعية على المجتمعات المحلية والأجيال المقبلة. وفي كثير من الأحيان، فإن النموذج الاستخراجي يُقدّم على أنه أفضل وسيلة لكي يتمكن المجتمع المحلي من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

انتهاكات حقوق الإنسان

غالباً ما يتم إسكات الأصوات المعارضة. وتنهم كل من الدول والجهات من غير الدول بإضعاف المجتمعات المحلية من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية. إذ إن مضايقة المتظاهرين وعزلهم وتجريمهم من أمور شائعة، وللأسف فهي آخذة في الازدياد. وبدون استثناء تقريباً، ففي البلدان التي يعيش فيها أعضاء منظمنا وحيث يشكل استخراج الموارد الطبيعية أولوية بالنسبة للنمو الاقتصادي تعارض عادة حق الأشخاص في تقرير المصير والاحتجاج والتظاهر ضد أساليب استخراج الموارد الطبيعية الخطيرة. وعلى نحو متزايد، فإن الناشطين الذين يجاهرون برفض أوجه الظلم بشأن استخراج النفط والغاز والتعدين يتعرضون للتهديد أو القتل. وفي كثير من الأحيان، لا تتمكن الدول من تحقيق

التزامها في منع حدوث ذلك أو معالجته، وتمكين المجتمع المحلي لوضع إطار عادل ومستدام ومنصف للتنمية والقضاء على الفقر.

عدم الشفافية

وأخيراً، فإن الافتقار إلى الشفافية، بما في ذلك عدم الكشف عن المبالغ التي تدفعها شركات الصناعات الاستخراجية للحكومات، يزيد من إضعاف الشعب من خلال عدم تمكين العامة من الحصول على المعلومات المتعلقة بالإيرادات والمعاملات التي تجري في بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية. ويرتبط هذا الافتقار إلى الشفافية والمساءلة مباشرة بزيادة الفقر في البلدان الغنية بالموارد، لأن الإيرادات المتأتية من هذه الموارد تغادر البلدان لإفادة الشركات والمساهمين فيها بصورة رئيسية.

يبد أن أعضاء منظمنا يشيدون بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في مجال الشفافية والمساءلة من خلال الكشف العلني عن العائدات، والمكافآت والضرائب المدفوعة، وإنشاء هيئات رصد وطنية من خلال مبادرات طوعية من قبيل حملة ”أنشر ما تدفعه“، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. علاوة على ذلك، يشيد أعضاء منظمنا بآخر التطورات في مجال قانون دود - فرانك في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يقضي بأن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات التي يتم الاتجار بأسهمها في وول ستريت بالكشف عن المبالغ التي تدفعها إلى الحكومات الأجنبية لقاء استغلال مواردها الطبيعية. وإذا أريد تمكين الناس والقضاء على الفقر تماماً، فينبغي للاتحاد الأوروبي وكندا وبلدان أخرى أن تفعل ذلك، وأن تتخذ قواعد إبلاغ صارمة وملزمة بشأن السبل التي يجري فيها تسجيل المبالغ المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية.

التوصيات

نحث بقوة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على:

(أ) إجراء دراسة للأمم المتحدة تستند إلى الأدلة عن تأثير الصناعات الاستخراجية على الجوانب البشرية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية من أجل تنظيم السياسات والتأثير بصورة كبيرة على تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والنهوض بالأهداف الإنمائية المستدامة؛

(ب) الطلب من الحكومات والصناعات الاستخراجية الوفاء بالتزاماتها الدولية لاتباع عملية تتسم بالشفافية والمساءلة للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة^(١) في جميع المفاوضات مع الشعوب الأصلية خلال دورة التعدين. ويجب كذلك تطبيق عملية صارمة في المفاوضات مع مجتمعات الشعوب غير الأصلية؛

(ج) الوفاء بالتزامات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعلقة بتأثير استغلال الموارد الطبيعية على الجوانب البشرية والبيئية، بما في ذلك حق الشعب في حرية تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير عن الرأي، وإمكانية الحصول على المعلومات عن مشاريع التعدين. وفي الوقت نفسه، كفالة الحماية من استخدام القوة ضد المظاهرات السلمية وإنزال العقوبات بالذين يستخدمون القوة؛

(د) اعتماد قواعد إبلاغ صارمة وملزمة بشأن تسجيل المبالغ التي تدفع لقاء استغلال الموارد الطبيعية. ووضع أهداف محددة مفيدة لاستخدام العملات الأجنبية الصافية والضرائب الناجمة عن الصناعات الاستخراجية لتمويل الاستثمار في القطاع الاجتماعي وتعزيز التنويع الاقتصادي وسبل العيش، فضلاً عن برامج الحد من الفقر.

ونحث بقوة شركات الصناعات الاستخراجية على:

(أ) احترام التزاماتها القانونية في تنفيذ عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة مع وللشعوب الأصلية خلال دورة استخراج الموارد الطبيعية والسماح لأطراف ثالثة بالمراقبة والتحقق من كفاءة هذه العمليات. وكذلك تطبيق عمليات صارمة على جميع المعاملات مع المجتمعات من غير الشعوب الأصلية؛

(ب) الكشف علناً وبانتظام، بلغة الشعوب الأصلية للمجتمع المحلي المعني، عن النتائج الكاملة للدراسات المستقلة الجارية عن الأثر البيئي وحقوق الإنسان، لجميع المشاريع الاستخراجية - بما في ذلك عملية التخلص من النفايات وخطط إغلاق مناجم التعدين - بشأن صحة ورفاه المجتمع والأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية الحيوية؛

(ج) إتاحة الفرصة للشعوب التي توافق على استخراج الموارد الطبيعية، لاكتساب المهارات والتدريب والعمالة بغية التمتع بالفوائد التي تقدمها الصناعة الاستخراجية؛

(١) انظر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة ٣٢، والمادتين ١٥ و ١٦ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

الخلاصة

إلى أن يتم إرغام الصناعات الاستخراجية قانوناً على اعتماد آليات وطنية ودولية ملزمة تستند إلى حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وتُعاقب عند انتهاكها هذه الالتزامات، ستظل مجتمعات محلية بأكملها، ضعيفة ومن دون حماية، وستدمر ضمانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تستحقها بحق.

يُعدّ تمكين الأشخاص الضمان الأقوى لكفالة القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. وكما جاء على لسان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيثيم بيلاي فين، "الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان للجميع، وللشعوب الأصلية الحق في تحديد وتقرير التنمية الخاصة بها. ويجب أن نتأكد من أن لا تكون التنمية للبعض على حساب حقوق الإنسان للآخرين".

إن قيامنا بذلك هو أقل ما يتطلبه منا انتماؤنا إلى الإنسانية نفسها.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، مؤتمر القياد الدومينيكية؛ ومنظمة الآلاميين الدولية، باكس كريستي - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، ومنظمة يونانيميا الدولية، ومنظمة فيفات الدولية.